مختارات

مجلة ربع سنوية

www.nvdeg.org

العدد ٣٩ - السنة الرابعة (٢) - أبريل/ يوليو ٢٠٢٦ م

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development

نتنياهو والانتخابات الإسرائيلية

دوافع التحرك الأمريكي في إدارة الأزمة الليبية

احتفالية المنتدى بثورة ٣٠ يونيو

مآلات مذكرة التفاهم الأمريكية – الإيرانية

تداعيات الحرب الإسرائيلية – الإيرانية على الاقتصاد التركي

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم
Center for Strategic Studies and Values Development

المحتويات

الافتتاحية
30 يونيو : إرادة شعب صنعت المستقبل
بقلم: لواء / محمد عبدالمقصود

04 الانتخابات الإسرائيلية 2026م نتنياهو بين تحديات البقاء وصعود البدائل السياسية

06 أثر الحرب الإسرائيلية - الإيرانية على الاقتصاد التركي

09 مستقبل تنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في ضوء مسار المفاوضات

11 دوافع التحرك الأمريكي في إدارة الأزمة الليبية

13 إحتفالية ثورة شعب .. صنعت مستقبل

18 مائدة مستديرة «سيناء بين الإنجازات والتحديات»

19 دورة تحليل المعلومات على المستوى الاستراتيجي

20 ندوة جامعة الدول العربية «انعكاسات التنوع على الهوية العربية»

21 ندوة سيناء : ملحمة الحرب والسلام

22 «مستقبل النظام الإقليمي والدولي بعد حرب 2026: الفرص الاستراتيجية لمصر في عصر التحالفات المرنة»

مختارات
مجلة ربع سنوية

العدد 39 - السنة الرابعة (2)
أبريل/ يوليو 2026 م

رئيس مجلس الإدارة
اللواء
محمد عبد المقصود

رئيس التحرير
أ.د / محمد أحمد صالح

عنوان المركز:
٩ شارع ابن حجر العسقلانى
بجوار كلية البنات
مصر الجديدة

إتصل بنا
٠١٠٠٩٤٣٦٢٣٦

البريد الإلكترونى:
info@nvdeg.org

الافتتاحية

٣٠ يونيو : إرادة شعب صنعت المستقبل

اللواء/ محمد عبدالمقصود

إحتفل المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية بالذكرى الثالثة عشرة لثورة الشعب المصري في ٣٠ يونيو ، حيث ستظل ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ المجيدة واحدةً من أبرز المحطات في التاريخ المصري المعاصر، ليس فقط لأنها غيّرت مسار السلطة السياسية، وإنما لأنها جسدت تلاحم الشعب مع مؤسسات الدولة في لحظة اعتبرها كثير من المصريين معركة للحفاظ على الدولة الوطنية وهويتها واستقرارها ، وقد شاركت في دعم خارطة الطريق مختلف فئات المجتمع (القوى السياسية المدنية - الأزهر الشريف - الكنيسة المصرية - النقابات المهنية - مؤسسات المجتمع المدني..) ، وقد ساهم هذا الاصطفاف الوطني في تعزيز الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية، ومنح مؤسسات الدولة القدرة على مواجهة التحديات المتعددة التي كانت تحيط بها.

أثبتت أحداث ما بعد ٣٠ يونيو أن الإعلام أصبح أحد أهم أدوات الصراع في العصر الحديث. ففي الوقت الذي عملت فيه مؤسسات إعلامية وطنية على دعم الاستقرار، ظهرت منصات إعلامية وقنوات تبنت خطاباً تصادمياً، وساهمت في زيادة حالة الاستقطاب، حيث استخدمت أدوات الاعلام الحديث ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر الشائعات والمعلومات المضللة، ومن هنا برزت أهمية الوفاق الوطني وجهود نشر الوعي الوطني للحفاظ على تماسك الجبهة الداخلية، لاسيما وأن الأمن الفكري أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي.

والحقيقة أن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، سواء في قطاع غزة أو في إيران ستشهد إعادة رسم لطبيعة النظامين الإقليمي والدولي، وقد أثبتت الدولة المصرية قدرة على مواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات التي تعرضت لها خلال المرحلة الماضية، بما يؤهلها لأن يكون لها دور محوري في إعادة صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي ، لاسيما وأنها تمثل ركيزةً رئيسيةً في تحقيق الاستقرار الإقليمي، كما تُعد أحد العوامل المؤثرة في دعم الاستقرار الدولي.

وقد أثبتت الحروب الحالية أنها لاتدار من خلال الأدوات العسكرية فقط بل عبر الضغوط الاقتصادية، وحروب المعلومات ، واستهداف الإدراك الجمعي بما يجعل الحفاظ على الاستقرار الداخلي أحد أهم ميادين الحروب الحديثة، خاصة وأن التحولات العالمية المتسارعة تفرض تحديات متزايدة على الدول، وفي مقدمتها الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتسارع تدفق المعلومات، وهو ما يتطلب تطويراً مستمراً للمؤسسات، ورفعاً لكفاءة العنصر البشري، وتعزيزاً لقدرات التخطيط وإدارة الأزمات ، وهي المجالات التي فطنت لها الدولة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو فشرعت في بناء القيادة الاستراتيجية ومركز تنسيق الدفاع عن الدولة لتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر والتهديدات المستحدثة ، والسيطرة على إتجاهاتها بما يحقق أهداف الأمن القومي المصري.

إن الرسالة الأهم التي ينبغي أن تصل إلى الأجيال القادمة هي أن الوطن ليس مجرد حدود جغرافية، بل هو تاريخ وهوية ومستقبل ومسؤولية مشتركة، وحين تتكاتف الإرادة الشعبية مع مؤسسات الدولة الوطنية تصبح الأمة قادرة على تجاوز أصعب التحديات وصناعة مستقبل أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، فتحية إجلال لشهداء مصر الأبرار، ولكل مواطن مصري شارك في حماية الدولة والحفاظ على استقرارها، وللشعب المصري العظيم الذي كتب بإرادته الحرة فصلاً مهماً من فصول التاريخ الوطني المعاصر.

حفظ الله مصر، قيادةً وشعبًا.

رئيس مجلس الإدارة

الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٢٦م

نتنياهو بين تحديات البقاء وصعود البدائل السياسية

أ.د. محمد أحمد صالح (رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية)

مقدمة

تمثل الانتخابات الإسرائيلية المقبلة واحدة من أكثر الانتخابات حساسية منذ إقامة إسرائيل ١٩٤٨م، ليس فقط بسبب تداعيات العدوان على غزة وما تبعه من مواجهات مع لبنان وإيران، وإنما أيضًا لأنها تُعد استفتاءً على مستقبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي هيمن على الحياة السياسية الإسرائيلية لأكثر من خمسة عشر عامًا بصورة متقطعة. ويواجه نتنياهو اليوم تحديات غير مسبوقة تتمثل في تراجع الثقة الشعبية، واستمرار محاكمته في قضايا الفساد، وصعود منافسين جدد يتمتعون بخلفيات أمنية وعسكرية، إضافة إلى تغيرات داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، سواء بين اليهود أو المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.

نتنياهو ومحورية المشهد السياسي

منذ عودته إلى الحكم عام ٢٠٢٢م، قاد نتنياهو أكثر الحكومات يمينية في تاريخ إسرائيل، بالتحالف مع أحزاب اليمين القومي والديني المتشدد مثل الصهيونية الدينية والقوة اليهودية والأحزاب الحريدية. وقد اعتمد مشروعه السياسي على ثلاثة مرتكزات رئيسية: الأمن ومواجهة إيران وحركات المقاومة، وتوسيع الاستيطان ورفض قيام دولة فلسطينية، وتقليص صلاحيات المحكمة العليا عبر مشروع ماسمى «الإصلاح القضائي».

إلا أن أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م وما تبعه من عدوان متواصل على غزة شكّل نقطة تحول كبيرة، حيث حمّل قطاع واسع من الإسرائيليين الحكومة مسؤولية الإخفاق الأمني الأكبر في تاريخ الدولة. كما أدت الحرب الممتدة إلى خسائر بشرية واقتصادية واستنزاف الجيش والاحتياط، وهو ما انعكس مباشرة على شعبية نتنياهو.

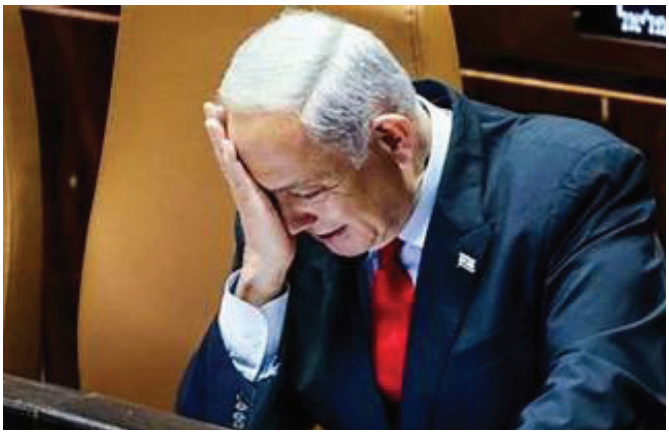

قضايا الفساد وتأثيرها السياسي

لا يزال نتنياهو يحاكم في ثلاث قضايا رئيسية تتعلق بالرشوة، والاحتيال، وخيانة الأمانة. وينفي جميع الاتهامات ويعتبرها حملة سياسية ضده، بينما ترى المعارضة أن استمراره في الحكم يهدف أيضًا إلى حماية موقعه السياسي أثناء سير المحاكمة.

ورغم أن هذه القضايا لم تمنعه من الفوز سابقًا، فإنها أصبحت اليوم جزءًا من صورة أوسع تتعلق بالأزمة السياسية والانقسام الداخلي، خاصة بعد احتجاجات التعديلات القضائية ثم الحرب. ولا تزال قضايا الفساد أحد أهم الملفات التي تستخدمها المعارضة في حملتها الانتخابية.

نتنياهو والحروب المفتوحة

يعتمد نتنياهو تاريخيًا على صورته باعتباره «رجل الأمن»، لكن السنوات الأخيرة طرحت تساؤلات جدية حول هذه الصورة، وعلى عدة جبهات:

-حرب غزة: نجحت إسرائيل في إلحاق خسائر كبيرة بحركة المقاومة الفلسطينية «حماس»، لكنها لم تحقق هدف القضاء الكامل عليها أو إنهاء الصراع بصورة نهائية، كما استمرت قضية الأسرى الإسرائيليين لتكون مصدر ضغط داخلي كبير، خاصة وأن تحرير المخطوفين وجثثهم لم يتم إلا بالمفاوضات وليس القوة العسكرية.

-الجبهة اللبنانية: رغم الضربات المتبادلة مع المقاومة اللبنانية ممثلة في حزب الله، استمرت التهديدات على الحدود الشمالية لفترات طويلة، واضطر عشرات الآلاف من سكان الشمال إلى النزوح، ما أثار انتقادات واسعة للحكومة.

-إيران: رغم الضربات المتبادلة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، يرى عدد من المحللين الإسرائيليين أن النتائج لم تحقق التحول الاستراتيجي الذي وعد به نتنياهو، خاصة بعد الضغوط الأمريكية للوصول إلى ترتيبات سياسية. فعلى الرغم من تأكيد نتنياهو في السابق أنه قضى على أسلحة المقاومة اللبنانية فمازالت الصواريخ تطلق على إسرائيل، ماأشعر الجمهور الإسرائيلي أن «رجل الأمن» لم يكن يعلم أو يعرف الحجم الحقيقي للمقاومة البنانية وإمكاناتها العسكرية. لهذا يرى منتقدوه أن نتنياهو نجح في إدارة عمليات عسكرية طويلة، لكنه لم يحقق حسمًا سياسيًا أو عسكريًا نهائيًا في أي من الجبهات المفتوحة.

استطلاعات الرأي وفرص نتنياهو

تشير معظم استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تراجع معسكر نتنياهو مقارنة بالمعارضة، وإن كانت النتائج تختلف حسب الجهة التي أجرت الاستطلاع.

استطلاعات تنتقد نتنياهو

أظهرت استطلاعات الرأي التي نشرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية המכון הישראלי לדמוקרטיה" خلال عامي ٢٠٢٥م و٢٠٢٦م، بالتعاون مع مركز فيتربي للرأي العام والسياسات מרכז ויטרבי לחקר דעת קהל ומדיניות، تراجعًا ملحوظًا في الثقة برئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حيث بيّن استطلاع نُشر في٩ /٥/ ٢٠٢٦م أن٦١٪ من الإسرائيليين يعارضون ترشحه مجددًا لرئاسة الحكومة، مقابل ٣٥٪ فقط يؤيدون ذلك. كما أظهرت استطلاعات قناة كان ١١ כאן 11 منذ مايو ٢٠٢٤ وجود تأييد واسع لإجراء انتخابات مبكرة، في حين أشارت تحليلات وكالة رويترز في يونيو ٢٠٢٦ إلى أن معسكر نتنياهو يفتقر إلى أغلبية برلمانية مضمونة، وأن أحزاب المعارضة تمتلك فرصًا أفضل لتشكيل ائتلاف حكومي إذا نجحت في توحيد صفوفها. كما أظهرت نتائج استطلاع رأي أجرته وكالة رويترز في٢٦ /٦/ ٢٠٢٦م

صعود حزب جادي آيزنكوت الجديد المسمى بـ"ישר ياشار" (مستقيم)، مع بقاء الليكود أكبر حزب منفرد في بعض الاستطلاعات، لكن دون قدرة معسكر نتنياهو على الوصول إلى أغلبية ٦١ مقعدًا، في حين تبدو فرص المعارضة في تشكيل ائتلاف أوسع أكبر.

أما صحيفة هآرتس הארץ، فقد ركزت في تغطياتها على نشر وتحليل استطلاعات رأي تجريها شركات متخصصة مثل "ديالوج للأبحاث والاستشارات الإعلام דיאלוג מחקר, ייעוץ ותקשורת"، و«פאנלס פוליטיקס Panels Politics Research" وربطها بتراجع الثقة في أداء الحكومة بعد العدوان على غزة واستمرار محاكمة نتنياهو في قضايا الفساد.

استطلاعات مؤيدة لنتنياهو

في المقابل، تنشر وسائل إعلام يمينية، وعلى رأسها قناة «עכשיו 14 عخشاف ١٤»، التي عرفت من قبل بـ«القناة ١٤»، استطلاعات رأي تمنح رئيس الوزراء الإسرائيلي أفضلية واضحة في تفضيل شخصية رئيس الحكومة. ففي استطلاع نشرته القناة في مايو ٢٠٢٦، حصل نتنياهو على٥٦٪ في سؤال مفتوح حول الشخصية المفضلة لرئاسة الحكومة، مقابل٢٠٪ فقط لجادي ايزنكوت و١٨٪ لنفتالي بينيت، بينما توزعت بقية النسب على شخصيات أخرى، ما يعكس استمرار تفوقه الشخصي داخل المعسكر اليميني

إلا أن هذه الأفضلية الشخصية لا تنعكس بالضرورة على قدرة معسكره على تشكيل حكومة. فمعظم استطلاعات الرأي التي تنشرها مؤسسات استطلاع أخرى مثل "ערוץ 12 قناة ١٢" وصحيفة מעריב معاريف» وقناة "כאן 11 كان ١١" تشير إلى أن كتلة أحزاب الائتلاف بقيادة نتنياهو تتراوح غالبًا بين ٤٨ و٥٥ مقعدًا فقط، أي أقل من عتبة الأغلبية المطلوبة في الكنيست والبالغة٦١ مقعدًا. وفي المقابل، تُظهر بعض الاستطلاعات أن أحزاب المعارضة قد تصل إلى٦١–٦٢ مقعدًا إذا نجحت في الحفاظ على تماسكها أو بناء تحالفات مناسبة، رغم استمرار الانقسام داخلها.

وبذلك، تعكس استطلاعات الرأي صورة مزدوجة؛ فمن ناحية، لا يزال نتنياهو الشخصية السياسية الأقوى والأكثر شعبية داخل اليمين الإسرائيلي ويتمتع بقاعدة انتخابية صلبة، ومن ناحية أخرى، يواجه تحديًا متزايدًا في تحويل هذه الشعبية إلى أغلبية برلمانية قادرة على تشكيل حكومة مستقرة، نتيجة تراجع قوة أحزاب الائتلاف وازدياد المنافسة داخل المشهد السياسي الإسرائيلي.

أبرز المنافسين

-جادي آيزنكوت: برز آيزنكوت خلال الأشهر الأخيرة باعتباره المنافس الأكثر صعودًا، مستفيدًا من خلفيته العسكرية، وانتقاده لإدارة الحرب، وصورته كشخصية أقل استقطابًا من نتنياهو. وتشير استطلاعات عدة إلى أن حزبه الجديد "ياشار" قد يصبح ثاني أكبر حزب، مع فرص أفضل لتشكيل ائتلاف واسع مقارنة بالليكود.

-نفتالي بينيت: يحاول بينيت العودة عبر حزب جديد وتحالفات مع قوى وسطية، ويركز على إصلاح النظام السياسي، والتحقيق في إخفاقات أحداث ٧ أكتوبر، وتجنيد الحريديم، وتقليل الاستقطاب الداخلي. لكن بعض الاستطلاعات تشير إلى تراجع زخمه مقارنة بآيزنكوت.

-يائير لابيد: لا يزال أحد أبرز وجوه المعارضة، لكنه فقد جزءًا من شعبيته لصالح شخصيات عسكرية جديدة. ويركز خطابه على حماية الديمقراطية، وإنهاء الانقسام الداخلي، وانتقاد إدارة الحرب.

موقف فلسطينيي الداخل

يشكل الفلسطينيون داخل إسرائيل نحو ٢٠٪ من السكان، وتمثلهم عدة أحزاب فلسطينية مثل: "الجبهة والعربية للتغيير תנועה ערבית להתחדשות" (תע»ל تاعال)، و"القائمة العربية الموحدة רשימה ערבית מאוחדת" (רע״מ رعام)

وتشير استطلاعات الرأي إلى استمرار انخفاض المشاركة الانتخابية مقارنة بالسنوات السابقة، مع وجود شعور متزايد بعدم قدرة الأحزاب الفلسطينية على التأثير في تشكيل الحكومات الإسرائيلية.

وفي الوقت نفسه، تبرز نقاشات داخل المجتمع الفلسطيني بين من يدعو إلى المشاركة السياسية لتحسين الحقوق المدنية، ومن يرى أن المشاركة لم تحقق مكاسب حقيقية في ظل استمرار السياسات الحكومية تجاه الفلسطينيين.

الحركات الجديدة المعارضة للصهيونية الدينية واليهودية المتشددة

أفرزت السنوات الأخيرة ظهور تيارات سياسية ومدنية تعارض النفوذ المتزايد للأحزاب الدينية المتشددة. من أبرز هذه الاتجاهات: حزب "ياشار ישר" بقيادة غادي آيزنكوت، وتحالف بينيت مع لبيد الجديد تحت مسمى "بياحاد ביחד"، وحزب "الديمقراطيين הדמוקרטים" بقيادة يائير جولان، وحزب "الاحتياط המילואימניקים" بقيادة يوعاز هندل الذي يركز على قضايا الخدمة العسكرية وتقاسم الأعباء وينتقد إعفاء الحريديم من التجنيد.

ولا تعني هذه الحركات التخلي عن الصهيونية، إذ إن معظمها يظل ضمن التيار الصهيوني، لكنها تعارض هيمنة الصهيونية الدينية والأحزاب الحريدية على القرار السياسي، وتطالب بدولة أكثر مدنية، وتوسيع التجنيد الإلزامي، وإعادة التوازن بين السلطات.

السيناريوهات المحتملة

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول - استمرار نتنياهو: إذا نجح في تعبئة معسكر اليمين واستعادة جزء من الناخبين المترددين، فقد يتمكن من تشكيل ائتلاف جديد، وإن كان ذلك يبدو أكثر صعوبة من السابق.

السيناريو الثاني - حكومة بقيادة المعارضة: إذا نجحت أحزاب الوسط واليمين المعارضة في تجاوز خلافاتها، فقد تتمكن من تشكيل حكومة بديلة بقيادة شخصية مثل جادي آيزنكوت أو نفتالي بينيت.

السيناريو الثالث - استمرار الجمود السياسي: قد تفرز الانتخابات برلمانًا منقسمًا، ما يؤدي إلى مفاوضات طويلة أو حتى انتخابات جديدة، كما حدث عدة مرات خلال العقد الماضي.

ختاما

تدخل إسرائيل الانتخابات المقبلة في ظل بيئة سياسية وأمنية غير مسبوقة. فبنيامين نتنياهو لا يزال يتمتع بقاعدة انتخابية قوية وخبرة سياسية واسعة، لكنه يواجه تحديات كبيرة تتمثل في تراجع الثقة الشعبية، واستمرار محاكمته في قضايا الفساد، والانتقادات الموجهة لإدارة الحرب، وصعود منافسين ذوي خلفيات أمنية يحاولون تقديم أنفسهم كبديل قادر على إعادة الاستقرار. وفي المقابل، لا تزال المعارضة تواجه تحديًا يتمثل في توحيد صفوفها وتشكيل ائتلاف قادر على منافسة معسكر اليمين. كما تعكس التحولات داخل المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك تنامي الأصوات المطالبة بالحد من نفوذ الأحزاب الدينية المتشددة، تغيرًا في أولويات قطاعات من الناخبين، وهو ما قد يجعل هذه الانتخابات من أكثر الانتخابات تأثيرًا في مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي منذ سنوات طويلة.

أثر الحرب الإسرائيلية - الإيرانية على الاقتصاد التركي

الباحثة رضوى أحمد عبدالحميد (باحثة بوحدة الدراسات التركية)

تُعد الصراعات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط من أبرز العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي للدول الإقليمية، نظرًا لما تسببه من اضطرابات في أسواق الطاقة والتجارة والاستثمار. وفي هذا السياق، برزت الحرب الإيرانية–الإسرائيلية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ باعتبارها أحد أهم التحديات الخارجية التي واجهت الاقتصاد التركي، الذي كان يمر في الوقت ذاته بمرحلة حساسة من الإصلاحات النقدية والمالية الرامية إلى مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد انعكست التطورات العسكرية في المنطقة بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التركي، نظرًا لموقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي واعتمادها الكبير على واردات الطاقة من الخارج، فضلًا عن ارتباطها الوثيق بشبكات التجارة والنقل الإقليمية والدولية.

١- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل الحرب الإيرانية–الإسرائيلية

تسببت الحرب في المنطقة بصدمة قوية لاقتصادات الشرق الأوسط، انعكست على تركيا عبر مسارين متوازيين: تخارج رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل، ومحاولة الحكومة استغلال الأزمة لتسويق نفسها كملاذ استثماري بديل. فقد أدت صدمة أسعار النفط وارتفاع المخاطر الجيوسياسية إلى موجة بيع للأصول التركية قُدرت قيمتها بين ٢٥ و٣٠ مليار دولار، حيث فضّل المستثمرون الاحتفاظ بالدولار الأمريكي. في المقابل، ركزت الحكومة التركية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستفيدة من حالة

عدم الاستقرار في الخليج لترويج تركيا كبيئة تشغيلية آمنة مدعومة بعضويتها في حلف الناتو. ورغم الضغوط، سجلت تركيا خلال العام الماضي نموًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ١٢,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ لتصل إلى نحو ١٣ مليار دولار، وهو ما يعكس نجاحًا نسبيًا في جذب استثمارات نوعية خاصة في القطاعات التكنولوجية والطاقة المتجددة، بما يتماشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي متوسط الأجل الذي يضع الاستثمار كمحرك رئيسي للنمو الهيكلي. في المقابل، أدت حالة عدم اليقين والضغوط على ميزان المدفوعات إلى مراجعة مستهدفات النمو الاقتصادي، حيث خفض البنك المركزي توقعاته إلى ٣,٤٪ لعام ٢٠٢٦ مقارنة بتقديرات أعلى قبل اندلاع الحرب، نتيجة عدة عوامل متشابكة أبرزها ارتفاع تكاليف الطاقة مع تجاوز سعر برميل النفط حاجز ١٠٠ دولار، وزيادة معدلات التضخم لتصل إلى ٣٢,٣٧٪ في أبريل ٢٠٢٦، إضافة إلى استمرار الضغوط على سعر الصرف مما استنزف احتياطيات النقد الأجنبي والذهب نتيجة تدخلات البنك المركزي لحماية الليرة. ورغم هذه التحديات، تبرز أمام تركيا فرص لتعزيز موقعها الاستراتيجي كمركز لوجستي بديل لإعادة توجيه سلاسل الإمداد العالمية في ظل اضطراب الملاحة في الخليج، فضلًا عن تنامي الطلب على الصناعات الدفاعية والتكنولوجية بما يفتح المجال أمام صفقات تصنيع مشترك واستثمارات جديدة. كما أطلقت الحكومة حزمة واسعة من الحوافز والتسهيلات شملت تخفيضات ضريبية تصل إلى ٩٪ للمصدرين، وإعفاءات طويلة الأجل للمواهب الأجنبية، إضافة إلى دعم خاص للاستثمارات التقنية المتقدمة ضمن برنامج HIT-٣٠، بما في ذلك السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة وأشباه الموصلات.

٢- قطاع الطاقة ووقود الطائرات

تتصدر مصافي شركة توبراش التركية ومصفاة ستار التابعة لشركة «سوكار» الأذربيجانية إنتاج وقود الطائرات في تركيا، ووفقًا لبيانات هيئة تنظيم سوق الطاقة صدّرت البلاد في فبراير ٢٠٢٦ نحو ٤٠٢ ألف طن من وقود الطائرات مقابل واردات بلغت ٥٩ ألف طن فقط. ويشير خبراء الطاقة إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة المخاطر الجيوسياسية انعكس مباشرة على تكاليف وقود الطائرات، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة تقارب ٧٠٪ ووصلت في بعض الحالات إلى الضعف مقارنة بالفترة السابقة، وهو ما أكدته بيانات وكالة بلومبرغ التي أظهرت تضاعف أسعار وقود الطائرات في أوروبا بين فبراير ونهاية أبريل. ورغم أن تركيا لم تواجه صدمة مباشرة في الإمدادات نتيجة إغلاق مضيق هرمز، فإن اعتمادها الكبير على روسيا يجعلها أكثر عرضة للمخاطر، إذ شكّلت روسيا ٤٢٪ من واردات النفط التركي في فبراير تلتها العراق بنسبة ١٨٪ وكازاخستان بنسبة ١٥٪، ويُعد أي اضطراب في الإمدادات الروسية تهديدًا استراتيجيًا لتركيا خاصة مع الهجمات الأوكرانية على منشآت النفط الروسية. كما ارتفعت أسعار خام الأورال الروسي من نحو ٦٠ دولارًا للبرميل سابقًا إلى ١٠٥ دولارات، ما يعني أن تركيا تتحمل تكلفة إضافية قبل دخول النفط إلى المصافي، فضلًا عن ارتفاع تكاليف التأمين والشحن نتيجة المخاطر الأمنية مما زاد من الضغوط على أسعار وقود الطائرات والمنتجات النفطية الأخرى. ويشكّل استمرار إغلاق مضيق هرمز تهديدًا مباشرًا لحركة الملاحة العالمية، وهو ما ينعكس على تركيا باعتبارها دولة مستوردة للطاقة وتعاني أصلًا من تضخم مرتفع وعجز في الحساب الجاري، حيث ارتفع معدل التضخم إلى ٣٢,٣٧٪ في أبريل ٢٠٢٦ وتراجعت الليرة التركية نتيجة الضغوط على ميزان المدفوعات، مما دفع البنك المركزي إلى التدخل ببيع

مليارات الدولارات من الاحتياطيات لحماية العملة الوطنية، وهو ما وضع ضغوطًا إضافية على برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف خفض التضخم إلى مستويات أقل من ١٦٪ بنهاية العام. وإلى جانب أزمة الطاقة، يلوح في الأفق خطر موجات هجرة جماعية من إيران نحو تركيا نظرًا لطول الحدود المشتركة التي تمتد لنحو ٥٠٠ كيلومتر، وقد أظهرت تجربة استضافة ملايين اللاجئين السوريين أن تدفقات مماثلة من إيران قد تشكل ضغطًا هائلًا على البنية التحتية والنسيج الاجتماعي التركي مع ما قد يترتب عليها من أعباء اقتصادية إضافية، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق المبكر مع أنقرة حيث ناقشت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين مع الرئيس أردوغان ترتيبات محتملة لإدارة أزمة الهجرة.

٣- التضخم والسياسة النقدية التركية في ظل الحرب

ارتفع معدل التضخم السنوي في تركيا إلى ٣٢,٦١٪ في مايو ٢٠٢٦ مقارنة بـ ٣٢,٣٧٪ في أبريل، متجاوزًا توقعات السوق البالغة ٣٢,٥٪ ليسجل أعلى قراءة منذ أكتوبر ٢٠٢٥، وجاء هذا الارتفاع نتيجة استمرار الأسعار في التأثر بصدمات الطاقة الناجمة عن التوترات في الشرق الأوسط والتي أدت إلى زيادة أسعار النفط والغاز وتعطيل مسار التراجع التدريجي للتضخم الذي كانت السلطات النقدية تأمل في استمراره. وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ١,٧١٪ في مايو متباطئة بشكل حاد من ٤,١٨٪ في أبريل لتسجل أضعف زيادة شهرية منذ ديسمبر. وفي ظل هذه التطورات، قرر البنك المركزي التركي تعليق نطاق توقعاته السابقة للتضخم بنهاية العام مشيرًا إلى أن الاقتصاد دخل مرحلة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، مع الإبقاء على هدف خفض التضخم إلى ٢٤٪ بحلول نهاية ٢٠٢٦. وعلى صعيد السياسة النقدية، أبقت لجنة السياسة النقدية سعر الفائدة عند ٣٧٪ في اجتماع أبريل لكنها لجأت إلى تشديد فعلي للسيولة عبر تعليق التمويل بسعر الفائدة الرئيسي والاعتماد على أدوات

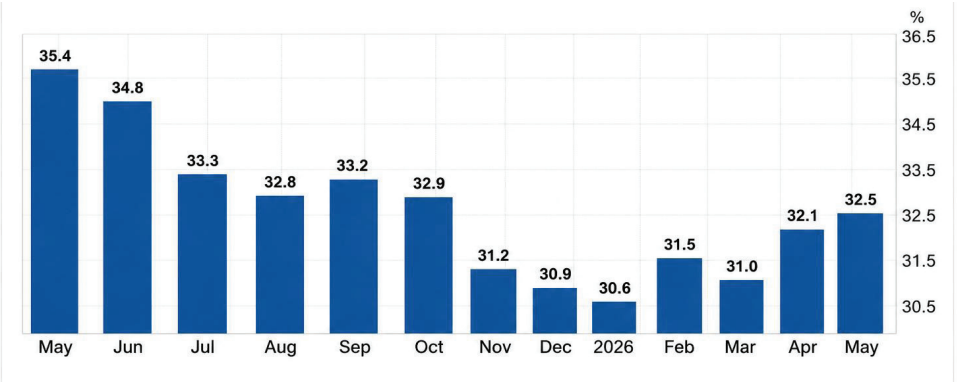

تمويل يومية أكثر تكلفة حيث بلغ سعر الإقراض الليلي ٤٠٪. وفي اجتماع ١١ يونيو ٢٠٢٦ أبقى البنك المركزي سعر الفائدة عند ٣٧٪ دون تغيير للمرة الثالثة على التوالي رغم توقعات بعض المحللين بزيادة جديدة، في خطوة تعكس رغبة السلطات النقدية في مراقبة تأثير الحرب الإيرانية–الإسرائيلية على التضخم وأسواق الطاقة قبل اتخاذ قرارات أكثر تشددًا. وقد أكد المحافظ فاتح كاراهان أن مستقبل التضخم والنمو يرتبط بمدة استمرار الحرب وتطوراتها على أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، وهو ما يبرز أن السياسة النقدية التركية باتت تتحرك في إطار من الحذر والانتظار أمام حالة عدم اليقين الإقليمي.

مسار التضخم السنوي في تركيا (مايو ٢٠٢٥ – مايو ٢٠٢٦)

المصدر: معهد الإحصاء التركي (Turkish Statistical Institute – TURKSTAT)

٤- تأثير الحرب على سعر صرف الليرة التركية

شهدت الليرة التركية خلال الأشهر الأخيرة ضغوطًا متزايدة بفعل التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث أدت حالة عدم اليقين وارتفاع أسعار الطاقة العالمية إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات، وهو ما انعكس في تراجع قيمة العملة أمام الدولار واليورو، إذ ارتفع زوج الدولار/الليرة التركية بنسبة ٠,٢٢٪ ليصل إلى نحو ٤٦,٠٨ ليرة للدولار عقب صدور بيانات التضخم لشهر مايو، فيما ارتفع اليورو/الليرة بنسبة ٠,١١٪ ليبلغ ٥٣,٦٤ ليرة، وهو ما يعكس استمرار الضغوط على العملة المحلية. وقد انعكس هذا التراجع مباشرة على تكلفة الواردات وزاد من الضغوط التضخمية، مما جعل إدارة سعر الصرف تحديًا إضافيًا أمام السلطات النقدية التي اضطرت إلى التدخل المباشر عبر بيع مليارات الدولارات من احتياطيات النقد الأجنبي والذهب بهدف حماية العملة الوطنية، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع استمرار الضغوط بل أدت إلى استنزاف جزء من الاحتياطيات الاستراتيجية. ويُظهر الوضع الراهن أن استقرار سعر الصرف في تركيا بات مرتبطًا بشكل وثيق بمدة الحرب وتطوراتها في أسواق الطاقة العالمية، حيث إن أي ارتفاع إضافي في أسعار النفط أو اضطراب في الإمدادات سيؤدي إلى مزيد من الضغوط على الليرة ويعقّد جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

٥- تأثير الحرب على التجارة الخارجية

تسببت الحرب بين إيران وإسرائيل في تداعيات اقتصادية مباشرة على التجارة الخارجية لتركيا، انعكست في ارتفاع تكاليف الاستيراد وهروب الاستثمارات الأجنبية واضطراب الممرات التجارية الإقليمية. فقد أدت صدمة الطاقة إلى تجاوز أسعار النفط حاجز ١٠٠ دولار للبرميل، وهو ما فرض ضغوطًا هائلة على فاتورة الطاقة التركية التي تعتمد على الاستيراد لتغطية معظم احتياجاتها، وانعكس هذا الارتفاع على مؤشر التضخم الذي تجاوز ٣٣,٣٪ على أساس سنوي ودفع البنك المركزي إلى التدخل لحماية الأسواق. كما شهدت الأسواق التركية موجة نزوح استثماري منذ اندلاع الصراع، حيث سحب المستثمرون الأجانب ما يقدر بـ ٢٥–٣٠ مليار دولار من الأصول التركية مفضلين الاحتفاظ بالدولار الأميركي، وهو ما استنزف جزءًا من الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي وأضعف قدرة الدولة على تمويل العجز التجاري. وعلى مستوى الممرات التجارية، تأثرت تركيا بتعطل خطوط النقل العابر عبر إيران، وهي ممر حيوي لمبادرة الحزام والطريق، مما دفع أنقرة إلى تعزيز دور الممر الأوسط عبر بحر قزوين وآسيا الوسطى لضمان استمرار تدفق سلاسل الإمداد بين الصين وأوروبا، في محاولة لإعادة تموضعها كمركز لوجستي بديل في المنطقة. ورغم هذه التحديات، برزت بعض الفرص التجارية إذ فرضت ظروف الحرب حاجة ملحة لدى إيران لاستيراد المواد الأساسية، مما عزز حجم التبادل التجاري مع تركيا ليصل إلى توقعات تتجاوز ١٤ مليار دولار، غير أن الأوساط الاقتصادية التركية تتخوف من أن يؤدي طول أمد الحرب إلى موجات نزوح جماعية من إيران نحو الأراضي التركية، وهو ما قد يفرض أعباء إضافية على البنية التحتية والاقتصاد المحلي.

٦- تأثير الحرب على قطاع السياحة

يُعد قطاع السياحة أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في تركيا، وقد تعرض لضربة قوية نتيجة اندلاع الحرب الإيرانية–الإسرائيلية خلال عام ٢٠٢٦، حيث انعكست المخاوف الأمنية والاضطرابات الإقليمية على حركة السياحة الوافدة وأدت إلى تراجع ملحوظ في معدلات الإقبال وزيادة

معدلات إلغاء الحجوزات، خاصة في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية المتاخمة لإيران. وقد تركز الضرر الأكبر في الولايات الحدودية مثل وان التي استقبلت نحو ٧٠٠ ألف سائح إيراني في عام ٢٠٢٤، لكنها شهدت تراجعًا بنسبة تصل إلى ٩٠٪ في السياحة الإيرانية بعد اندلاع الحرب، حيث أصبحت الفنادق فارغة بنسبة ٧٥٪ وتوقفت رحلات الطيران القادمة من إيران مما أدى إلى شلل شبه كامل في حركة التسوق والفنادق التي كانت تعتمد على السياح الإيرانيين خلال مواسم الأعياد مثل النوروز. كما تراجعت حجوزات السياح الغربيين نتيجة المخاوف الأمنية، إذ فضّل الأوروبيون والأمريكيون تحويل وجهاتهم إلى دول أكثر استقرارًا في غرب البحر المتوسط، وهو ما انعكس على المواقع التاريخية والشواطئ التركية بانخفاض ملحوظ في معدلات الحجز. وإلى جانب ذلك واجهت وكالات السفر التركية صعوبات كبيرة نتيجة تعليق الرحلات إلى وجهات مجاورة مثل دبي ومصر وإغلاق بعض المجالات الجوية في المنطقة، مما أثر على تدفق السياحة الإقليمية التي كانت تمثل جزءًا مهمًا من السوق. كما اضطرت شركات الطيران إلى تغيير مساراتها لتجنب المناطق المتوترة، وهو ما أدى إلى زيادة تكاليف الوقود والتأمين وانعكس على أسعار التذاكر، مسببًا انخفاضًا إضافيًا في الإقبال السياحي. وعلى المستوى المحلي، أوضح رئيس غرفة تجارة ولاية وان أن صادرات الولاية إلى إيران بلغت نحو ٣٠ مليون دولار في العام السابق بينما وصلت الواردات إلى ٦٠ مليون دولار، ومع توقف حركة السياحة والتجارة الحدودية تكبدت الولاية خسائر كبيرة حيث أُغلقت الأسواق وتراجعت الأنشطة التجارية المرتبطة بالسياحة، فيما أكد اتحاد شركات السياحة التركية (TURSAB) أن نسبة التراجع في نشاط السياحة بالولاية وصلت إلى ٩٠٪–٩٥٪ وهو ما انعكس على الفنادق والأسواق التي أصبحت شبه خالية.

٧- الدين العام والسياسة المالية

أدت الحرب الإيرانية–الإسرائيلية إلى زيادة الضغوط على المالية العامة

التركية، حيث ارتفعت تكاليف الاقتراض نتيجة رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، وهو ما انعكس على خدمة الدين العام، خاصة أن جزءًا كبيرًا منه مقوّم بالعملات الأجنبية. كما ساهم ارتفاع فاتورة الطاقة وتراجع الإيرادات السياحية في اتساع العجز المالي. وللتخفيف من آثار الأزمة، لجأت الحكومة إلى سياسة مالية توسعية تضمنت حزم دعم وتحفيز للاستثمار وإعفاءات ضريبية واسعة، إلا أن هذه الإجراءات زادت من الضغوط على الموازنة العامة، رغم أهميتها في الحفاظ على النشاط الاقتصادي.

٨- أسواق المال والاستثمار المحلي

شهدت أسواق المال التركية تقلبات حادة منذ اندلاع الحرب، حيث تعرضت بورصة إسطنبول لموجات بيع واسعة نتيجة خروج المستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تراجع مؤشرات الأسهم الرئيسية. كما اتجه المستثمرون المحليون إلى الأصول الآمنة مثل الذهب والدولار، وهو ما زاد الطلب على الأصول الأجنبية وأضعف الثقة في العملة المحلية. هذه التطورات دفعت بعض الشركات التركية إلى تأجيل خطط التوسع أو الاستثمار في قطاعات جديدة، مما يعكس حالة من الحذر وعدم اليقين في بيئة الأعمال المحلية.

٩- سوق العمل والبطالة في ظل الحرب

توزعت أبرز التحديات التي يواجهها سوق العمل التركي في ظل الحرب عبر عدة مسارات رئيسية، منها ضغوط تكاليف الإنتاج الناتجة عن معدلات التضخم المرتفعة وتشديد السياسات النقدية التي أدت إلى زيادة تكاليف الطاقة والأجور وحدّت من قدرة المصانع والشركات على التوسع، إضافة إلى تراجع فرص العمل حيث أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي انخفاضًا ملحوظًا في أعداد العاملين خاصة في القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية والسياحة، فضلًا عن تحديات الهجرة التي أضافت أعباء استضافة ملايين اللاجئين السوريين ضغوطًا إضافية على البنية التحتية وسوق العمل وسط مخاوف من موجات نزوح جديدة محتملة من إيران قد تؤثر على تنافسية العمالة المحلية وتزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك يظهر أن سوق العمل التركي يواجه أزمة مركبة تجمع بين الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف التشغيل وتحديات الهجرة، مما يجعله أحد أكثر القطاعات حساسية لتداعيات الحرب الإيرانية–الإسرائيلية.

١٠-الأمن الغذائي والمواد الأساسية

أثرت الحرب بشكل مباشر على الأمن الغذائي في تركيا، حيث أدى ارتفاع أسعار الطاقة والنقل إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما زاد الأعباء المعيشية على المواطنين. كما تسبب اضطراب سلاسل الإمداد الإقليمية في تأخير وصول بعض السلع الزراعية والمواد الخام، وهو ما انعكس على أسعار المنتجات المحلية. وللتخفيف من هذه الضغوط، لجأت الحكومة إلى دعم أسعار بعض السلع الأساسية وتقديم حزم حماية اجتماعية، إلا أن هذه السياسات أضافت أعباء جديدة على الموازنة العامة، وأظهرت هشاشة الاقتصاد التركي أمام الصدمات الخارجية

الرؤية المستقبلية

رغم التداعيات السلبية للحرب الإيرانية–الإسرائيلية على الاقتصاد التركي، فإن الأزمة تفتح أمام أنقرة فرصًا استراتيجية يمكن استثمارها لتعزيز موقعها الإقليمي والدولي. فالموقع الجغرافي المتميز لتركيا يمنحها القدرة على لعب دور ممر استراتيجي للتجارة والطاقة بين آسيا وأوروبا، خاصة في ظل بحث العديد من الدول والشركات عن مسارات بديلة أكثر استقرارًا بعيدًا عن الممرات المهددة في الخليج، الأمر الذي يعزز مكانتها كمركز لوجستي عالمي ضمن مبادرات النقل الدولية مثل الممر الأوسط ومبادرة الحزام والطريق. كما أن قدرتها على لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية يرفع من أهميتها السياسية والدبلوماسية ويزيد من ثقة المستثمرين في بيئتها الاقتصادية. وفي السياق ذاته، يمكن أن تستفيد تركيا من إعادة توجيه الاستثمارات وخطوط التجارة نحو أراضيها إذا استمرت حالة عدم الاستقرار في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، بما يمنحها فرصة لتعويض جزء من الخسائر الناتجة عن خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل. إضافة إلى ذلك، تمثل الأزمة فرصة لتعزيز الاستثمارات النوعية في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة عبر حزم تحفيزية وإعفاءات ضريبية طويلة الأجل، فضلًا عن تنامي الطلب الإقليمي على الصناعات الدفاعية والتكنولوجية الذي يفتح الباب أمام توسيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية. وأخيرًا، يمكن أن تسهم هذه التحولات في دفع سياسات إعادة هيكلة سوق العمل المحلي عبر دمج أكبر للنساء واللاجئين في النشاط الاقتصادي، بما يرفع معدلات المشاركة ويعزز الإنتاجية على المدى الطويل، وهو ما يمنح الاقتصاد التركي قدرة على إعادة التكيّف الإقليمي إذا أحسن استغلال هذه الفرص عبر سياسات اقتصادية متوازنة تجمع بين ضبط الاستقرار الداخلي وتعزيز الدور الخارجي.

مستقبل تنفيذ بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في ضوء مسار المفاوضات

د. محمد محسن أبوالنور (رئيس وحدة الدراسات الإيرانية)

مرت المفاوضات التي أسفرت عن مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران بمخاض عسير أنتجت أربعة عشر بندًا كتبت نهاية ولو مؤقتة للصراع الأمريكي الإيراني الذي بدأ بنهاية فبراير الماضي، وأسفر عن خسائر فادحة لكلا الطرفين، بجانب خسائر اقتصادية عانى منها العالم أجمع، نتيجة إغلاق إيران لمضيق هرمز، والذي أثبتت فيه قدرتها على التحكم في أحد أهم المضائق المائية في العالم، والذي أبعدت به الأنظار عن البرنامج النووي، وجعلته في صدارة أولويات حل الأزمة الجيوسياسية والعسكرية بينها وبين غريمها الأمريكي.

ومنذ توقيعها في مساء الأربعاء الموافق ١٨ يونيو الماضي، تعرضت مذكرة التفاهم لخروقات عدة حيث هاجمت إيران عدة سفن حاولت الإفلات من التنسيق مع إيران للمرور من مضيق هرمز، ما استدعى الجانب الأمريكي للرد على تلك الممارسات الإيرانية بهجمات على مواقع وتمركزات رادارات الرصد الإيرانية في جزيرة سيريك الإيرانية، بجانب مهاجمة عدة تموضعات عسكرية إيرانية في جزيرة خارك، كما لوحت إيران بإفشال المذكرة إذا لم تتوقف إسرائيل عن مهاجمة مناطق في لبنان، وطالبت بالانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة مؤخرًا، وهو ما كشف عن عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على مستقبل التوصل إلى اتفاق نهائي وشامل بناءً على تلك المؤشرات

عوامل مؤثرة في مصير مذكرة التفاهم

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على مستقبل تنفيذ مذكرة التفاهم، والتي تمثل عقبات أمام فرص التحقق الكامل للبنود الـ١٤ بخطوة نحو صياغة اتفاق شامل، ومن أبرز تلك العقبات ما يلي:

١- **تضارب تصريحات مسؤولي البلدين:** حيث كشفت التصريحات الصادرة من فريقي التفاوض عن استمرار وجود فجوة في فهم طبيعة مخرجات التفاوض، خاصة مع إعلان الوفد الإيراني عن استعداد واشنطن للإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة لتكون تحت تصرف البنك المركزي الإيراني، فيما تؤكد واشنطن أن جزء من الأموال الإيرانية المجمدة – والمزمع الإفراج عنها – سيشتري بها الإيرانيين محاصيل الفول والقمح والذرة والفول الصويا من الولايات المتحدة، بما يسهم في تحقيق الرغبة الأمريكية في قطع الطريق على إيصال تلك الأموال إلى أذرع إيران في الإقليم، أو تحديث إيران لبنيتها العسكرية مرة أخرى، خاصة وأن الطرفين يتحسبان لاحتمالية استئناف الصراع مرة أخرى، ولكي تضمن واشنطن أمن تل أبيب.

٢- **غياب الأرضية المشتركة:** وهو ما أدى إلى عدم تحقق نتائج يعتد بها سوى قبولهما بالجلوس على مائدة التفاوض – وعن بعد – أي بوجود وسطاء، حيث ترفض إيران جلوس وفدها على مائدة واحدة مع الوفد الأمريكي، للحفاظ على مسافة من الخصم الأمريكي، خاصة وأن الداخل الإيراني محتشد تمامًا ضد ممارسات واشنطن في إيران منذ بدء الحرب، بعد استهداف الطيران الأمريكي والإسرائيلي لمدرسة أطفال في ميناب جنوب شرق إيران، ما أسفر عن وفاة حوالي ١٨٠ تلميذة، وإصابة العشرات، وقبلها اغتيال المرشد الإيراني بصفته الزعيم الروحي للمذهب والدولة.

٣- **تشابك الملفات وتشعبها:** خاصة ملف البرنامج النووي الإيراني، والذي يعد عنوانًا عريضًا يأتي تحته عشرات العناوين الفرعية للكثير من الملفات العالقة. إذ أن على الطرفين إذا توفرت النية للمضي قدمًا في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم، أن يتم التوافق بعد ٦٠ يومًا على مفاوضات تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والذي سيناقش فيه الطرفان أولًا إمكانية أن يكون لدى إيران برنامجًا نوويًا من عدمه، بجانب الحديث عن نسبة التخصيب المقترحة مستقبلًا، علاوة على الإجابة عن تساؤل يتعرض لمستقبل اليورانيوم

المخصب بنسبة ٦٠٪ وطريقة التخلص منه، سواء بإخراجه خارج إيران أو تخفيف نسبة تخصيبه في الداخل الإيراني، وهي أمور كلها تحتاج إلى مناقشات مطولة، بجانب تشدد إيران في مطالب كثيرة في تفاصيل هذا الملف.

٤- دخول المفتشين الدوليين: وهو أمر قد يتسبب لاحقًا في أزمة بين فريقي التفاوض، إذا ما اعتبرنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنتظر الإذن لمفتشيها بالدخول إلى المواقع النووية الإيرانية، بناءً على مسار المفاوضات بين واشنطن وطهران، كما ترفض إيران بشكل كامل دخول المفتشين الدوليين إلى المواقع النووية الإيرانية المقصوفة في عملية «مطرقة منتصف الليل» وهي مواقع (نطنز – فوردو - أصفهان) على أن تسمح للمفتشين بالدخول إلى المواقع الأخرى كمحطة بوشهر مثلًا التي تعتبر في الأساس محطة «كهروذرية» أي محطة نووية لتوليد الكهرباء ولا أهمية حساسة في المنظومة النووية التي ترغب واشنطن في الكشف عنها.

وتكمن الأزمة في تلك النقطة في أن إيران تصف مفتشي الوكالة ومديرها العام رفائيل جروسي بـ«الجواسيس» وأنهم يقدموا المعلومات الكاملة عن المواقع النووية الإيرانية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لاسيما مع إدراك الإيرانيين أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت الأساس الذي استندت عليه تحركات واشنطن وتل أبيب العسكرية ضد إيران سواء خلال حرب الإثني عشر يومًا أو حرب الأسابيع الست الأخيرة، حيث كانت تصدر تقارير سلبية تدين إيران من خلال مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبيل ساعات من بدء العمليات العسكرية الأمريكية أو الإسرائيلية ضد إيران.

٥- العامل اللبناني: والذي يعد أحد أهم وأبرز العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على مستقبل مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران، خاصة وأن إيران اشترطت من أجل توقيع تلك المذكرة إيقاف العمليات العسكرية على الجبهات كافة، بما فيها الجبهة اللبنانية، مع ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان، وذلك برغم توصل كل من بيروت وتل أبيب لتفاهم بشأن إطلاق عملية سلام في لبنان، أكدت فيه إسرائيل أنها لن تنسحب من كامل لبنان إلا بعد نزع سلاح حزب الله اللبناني، وهو ما ترفضه إيران بشكل كامل، وتعرقل تنفيذ الورقة الأمريكية المتعلقة بحصر السلاح بيد الدولة في لبنان، خاصة وأن إيران تعتبر أن حزب الله اللبناني هو – الآن – درة تاج وكلائها في الشرق الأوسط بعد خسارة النظام السوري بقيادة بشار الأسد، بجانب خسارة القدرات العسكرية للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة بسبب حرب ما بعد عملية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وفضلا عن الضربات التي منيت بها الميليشيات الحوثية في أعقاب حرب الإثني عشر يومًا التي اندلعت العام المنصرم.

ولذلك فإن العامل اللبناني سيظل حجر عثرة – بجانب عوامل أخرى - في سبيل تنفيذ بنود الاتفاق، لاسيما مع رغبة إسرائيل في التواجد في عدة تموضعات بجنوب لبنان، وهي الأماكن المتاخمة للمستوطنات الإسرائيلية شمال إسرائيل، والمحاذية للنقاط الخمس التي تحتلها إسرائيل حاليًا في الجنوب اللبناني، وقد عملت إسرائيل على تغولها في تلك المناطق لضمان البقاء لأطول فترة ممكنة، لحين ضمان نزع سلاح حزب الله اللبناني، من أجل ضمان أمن مستوطنات الشمال وبقية الأراضي التي تحتلها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خاتمة

يمثل العامل الاقتصادي الضاغط داخليًا على إيران أحد أهم العوامل التي جعلت صانع القرار في إيران يوصي بضرورة التوقيع على مذكرة التفاهم، خاصة وأن الحصار الأمريكي على الموانئ الإيرانية كاد أن يطلق رصاصة الرحمة على الاقتصاد الإيراني، وهو ما دعا مسؤولين إيرانيين للضغط على المرشد والحرس الثوري للقبول بمذكرة التفاهم، على الرغم من أن أصواتًا كثيرة من رجال الدين والمتشددين والنافذين يرفضون التفاوض مع ترامب وفريقه الدبلوماسي، إلا أن استمرار سيطرة إيران على مضيق هرمز، وتكريس تلك السيطرة من خلال التواصل المستمر مع سلطنة عمان لإقناعها بمشاركة إيران في إدارة المضيق، يعد أحد المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها إيران جراء الحرب، حيث اكتشفت إيران قدرتها على التحكم في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعد أحد أبرز عوامل فشل مذكرة التفاهم، والتي تنص في مادتها الخامسة على «إجراء إيران مشاورات مع سلطنة عُمان لتحديد آليات الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية في مضيق هرمز، بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي»، على الرغم من أن تلك المشاورات الإيرانية تتجاوز القانون الدولي واتفاقية البحار والمحيطات المبرمة عام ١٩٨٢م.

كما سيظل العامل اللبناني أحمد أهم العوامل المؤثرة على تنفيذ بنود المذكرة، أو التوصل لاتفاق شامل وجامع مانع بين واشنطن وطهران، خاصة وأن حزب الله يرتبط بنظام «الولي الفقيه» في إيران ارتباطًا عقائديًا وليس ارتباطًا براجماتيًا، وهو ما يضع على عاتق إيران مسؤولية كبيرة تجاه هذا الوكيل بالتحديد، من ناحية حمايته واستمرار بقائه ودعمه لوجيستيًا وعسكريًا وماديًا، وهو ما يجعله حجر العثرة الأكبر مستقبلًا في سبيل التوصل لاتفاق نهائي مع الولايات المتحدة، كما يفتح الباب أمام تعثر الجهود الأمريكية في التوصل لاتفاق سلام شامل بين بيروت وتل أبيب.

دوافع التحرك الأمريكي في إدارة الأزمة الليبية

الباحث محمود سامح همام (باحث بوحدة الدراسات الإفريقية)

في ظل الديناميات المتسارعة التي تشهدها القارة الأفريقية، وتصاعد التنافس الدولي على مناطق النفوذ والممرات الاستراتيجية، عادت ليبيا إلى واجهة الاهتمام الدولي باعتبارها إحدى أهم بؤر إعادة تشكيل التوازنات في شمال أفريقيا، بما تحمله من تداعيات مباشرة على الأمن القومي المصري. وفي هذا الإطار، برز الاجتماع الذي عقدته الإدارة الأمريكية في واشنطن مع اللواء صدام حفتر، نائب القائد العام لـ«الجيش الوطني الليبي» ونجل المشير خليفة حفتر، بحضور عدد من كبار المسؤولين الأمريكيين، باعتباره مؤشرًا على انخراط أمريكي أكثر فاعلية في محاولة إعادة صياغة المشهد الليبي عبر مبادرة تستهدف توحيد مؤسسات الدولة وتهيئة الأوضاع لتسوية سياسية جديدة، وهو ما يثير تساؤلات حول دوافع هذا التحرك، وفرص نجاحه، وانعكاساته على التوازنات الإقليمية، وعلى المصالح والأمن القومي المصري.

المحور الأول: الوضع الراهن للحدث ودلالات المشهد في اجتماع واشنطن

يعكس اجتماع واشنطن بين وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو واللواء صدام حفتر تحولًا في آليات التعاطي الأمريكي مع الأزمة الليبية، إذ جاء حضور صدام حفتر ممثلًا لمعسكر شرق ليبيا بقيادة المشير خليفة حفتر ليؤكد أن واشنطن باتت تعتبر هذا المعسكر طرفًا رئيسيًا في أي تسوية سياسية مستقبلية، في ضوء ما يمتلكه من نفوذ عسكري وسياسي على الأرض.

وفي المقابل، حمل غياب ممثلي حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة رسالة سياسية واضحة، تعكس استمرار الانقسام بين شرق ليبيا وغربها، ورفض طرابلس الانخراط في مسار ترى أنه يمنح معسكر حفتر شرعية سياسية داخل مؤسسات الدولة، بما قد يؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى على حسابها.

وتكشف دلالات هذا المشهد أن ليبيا لا تزال تعاني من انقسام مؤسسي وسياسي عميق، في وقت تتجه فيه الولايات المتحدة إلى التعامل مع مراكز النفوذ الفعلية على الأرض، في محاولة لبلورة تسوية جديدة تقوم على استيعاب القوى المؤثرة، تمهيدًا لإعادة توحيد مؤسسات الدولة وإنهاء حالة الانقسام القائمة.

المحور الثاني: واشنطن وإعادة التموضع في المشهد الليبي.. دوافع النفوذ وحسابات المصالح

لا يقتصر التحرك الأمريكي الأخير في ليبيا على كونه محاولة لإحياء مسار التسوية السياسية، وإنما يعكس توجهًا أمريكيًا لإعادة التموضع داخل أحد أكثر الملفات تأثيرًا في معادلات الأمن والاستقرار بمنطقة شمال أفريقيا. فواشنطن تسعى إلى استعادة زمام المبادرة في إدارة الأزمة الليبية، بعد سنوات من تراجع دورها لصالح قوى إقليمية ودولية، ما يمنحها قدرة أكبر على توجيه مسار التسوية بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية.

كما يرتبط هذا الحراك برؤية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي ينظر إلى تسوية الأزمة الليبية باعتبارها فرصة لإضافة إنجاز جديد إلى سجل سياسته الخارجية، في إطار نهجه القائم على إبرام الصفقات وتسوية الملفات المعقدة بصورة مباشرة. وفي الوقت ذاته، تمثل الثروة النفطية الليبية أحد أبرز محركات هذا التحرك، اذ تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي مؤكد في قارة إفريقيا وتحتل المرتبة التاسعة عالمياً، حيث تقدر كميات الاحتياطي بنحو ٤٨,٣ مليار برميل، إذ تستهدف الولايات المتحدة تعزيز نفوذها داخل قطاع الطاقة الليبي، وتوسيع حضورها في مواجهة المنافسة الأوروبية، خاصة من جانب فرنسا وإيطاليا، اللتين تمتلكان مصالح تاريخية واسعة داخل ليبيا.

وعلى المستوى الجيوسياسي، يأتي الانخراط الأمريكي في إطار احتواء التمدد الروسي المتزايد في شرق وجنوب ليبيا، والذي بات يمثل مصدر قلق لواشنطن وحلفائها، لما يوفره من موطئ قدم استراتيجي لموسكو على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. ومن ثم، فإن التحرك الأمريكي يتجاوز هدف إنهاء الانقسام السياسي، ليعكس مسعى لإعادة تشكيل موازين النفوذ داخل

ليبيا، بما يرسخ الحضور الأمريكي ويحد من قدرة القوى المنافسة على توسيع نفوذها في واحدة من أكثر الساحات أهمية في شمال أفريقيا.

المحور الثالث: تحولات ميزان النفوذ الخارجي بليبيا.. صعود روسيا وانكفاء الدور الإماراتي

شهدت ليبيا خلال السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في الحضور الروسي، مدفوعًا باعتبارات جيواستراتيجية تتجاوز الساحة الليبية ذاتها. فموسكو تنظر إلى ليبيا باعتبارها بوابة رئيسية للنفاذ إلى شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، ومرتكزًا لتعزيز وجودها على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، بما يمنحها أوراق ضغط في مواجهة الغرب. كما يوفر الوجود الروسي فرصة لحماية مصالحها في قطاع الطاقة، وتأمين خطوط الإمداد نحو العمق الأفريقي، إلى جانب توسيع نطاق نفوذها العسكري عبر فيلق أفريقيا، الذي حل محل مجموعة فاجنر بعد إعادة هيكلة الانتشار الروسي في القارة، وهو ما جعل شرق وجنوب ليبيا يمثلان إحدى أهم نقاط الارتكاز للاستراتيجية الروسية في أفريقيا.

في المقابل، شهد الدور الإماراتي تراجعًا نسبيًا مقارنة بمرحلة الصراع العسكري، حيث انتقلت الإمارات من سياسة الانخراط المباشر إلى نهج أكثر حذرًا وبراجماتية، نتيجة تغير طبيعة الأزمة الليبية من المواجهة العسكرية إلى التفاوض السياسي، بجانب السلبيات التي تحملتها أبوظبي نتيجة إنكشاف توظيف علاقتها بحفتر الذى كلفته بتقديم السلاح لميليشيا الدعم السريع بالسودان، فضلًا عن تنامي الانخراط الأمريكي وعودة واشنطن إلى قيادة جانب من ترتيبات الملف الليبي، بما قلّص هامش الحركة أمام القوى الإقليمية. كما أن التقارب النسبي بين بعض القوى الإقليمية، وعلى رأسها تركيا والإمارات، أسهم في خفض حدة الاستقطاب الذي طبع الأزمة الليبية لسنوات.

إلى جانب ذلك، فرضت التطورات الإقليمية الأخيرة، ولا سيما التوترات

العسكرية المرتبطة بالمواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الإماراتية، إذ اتجهت أبوظبي إلى التركيز بصورة أكبر على أمن الخليج وحماية مصالحها الاقتصادية ومسارات التجارة والطاقة، وهو ما انعكس على حجم انخراطها في بعض ملفات الصراع الإقليمية، ومنها ليبيا. ومن ثم، فإن المشهد الليبي يشهد حاليًا إعادة توزيع لأدوار الفاعلين الخارجيين؛ فبينما تعمل روسيا على تثبيت وتعزيز نفوذها الاستراتيجي، تعيد الإمارات تموضعها بما يتناسب مع البيئة الإقليمية الجديدة، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى استعادة زمام المبادرة والحد من التمدد الروسي داخل الساحة الليبية.

المحور الرابع: التقارب المصري مع تركيا وتوافق الرؤى مع واشنطن

يعكس الملف الليبي مرحلة جديدة من التطور في العلاقات المصرية-التركية، بعدما انتقل البلدان من حالة التنافس والاستقطاب إلى مستوى متقدم من الحوار والتنسيق بشأن عدد من القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها ليبيا. ويعود هذا التقارب إلى إدراك القاهرة وأنقرة أن استمرار الانقسام الليبي واستئناف المواجهات العسكرية لا يخدم مصالح أي منهما، فضلًا عن تنامي التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب والهجرة غير النظامية، وتزايد التدخلات الدولية في الساحة الليبية. كما فرضت المتغيرات الإقليمية والدولية، وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية لدى البلدين، تبني نهج أكثر براجماتية يقوم على إدارة الخلافات وتعظيم المصالح المشتركة، بما يضمن الحفاظ على وحدة الدولة الليبية واستقرارها، بعيدًا عن منطق الصراع الصفري الذي ساد خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق، تتماشى الرؤية المصرية مع التحرك الأمريكي الأخير في عدد من المرتكزات الرئيسية، وفي مقدمتها الحفاظ على وحدة الدولة الليبية، وتوحيد المؤسسات العسكرية والسيادية، ودعم عملية سياسية شاملة تفضي إلى مؤسسات وطنية قادرة على بسط سيادتها على كامل الأراضي الليبية. وبينما تحرص القاهرة على استمرار دورها باعتبارها الفاعل الإقليمي الأكثر ارتباطًا بالملف الليبي، فإنها تنظر إلى أي تحرك دولي من زاوية مدى توافقه مع محددات الأمن القومي المصري، وفي مقدمتها منع انهيار مؤسسات الدولة، وتأمين الحدود الغربية، والحيلولة دون تحول ليبيا إلى ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية والدولية.

ويعزز من ثقل مصر في هذا الإطار أنها أصبحت أحد أكثر الشركاء الإقليميين موثوقية لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، ليس في الملف الليبي فحسب، وإنما في عدد من القضايا الإقليمية ذات الأولوية. فقد اعتمدت واشنطن على القاهرة في العديد من ملفات الوساطة وإدارة الأزمات، سواء فيما يتعلق بجهود إعادة تطبيع العلاقات مع إريتريا، أو في جهود الوساطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلى جانب التنسيق المستمر في ملفات البحر الأحمر والقرن الأفريقي ومكافحة الإرهاب بل وإيران. ويؤكد ذلك أن الدور المصري لم يعد يقتصر على كونه طرفًا معنيًا بالأزمة الليبية، بل أصبح شريكًا رئيسيًا في صياغة الترتيبات الإقليمية التي تراها الولايات المتحدة ضرورية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو ما يمنح القاهرة مساحة أكبر للتأثير في مخرجات أي تسوية مستقبلية بما يحفظ مصالحها وأمنها القومي.

ختامًا، في ضوء التحولات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية، تتجه مصر إلى ترسيخ مكانتها باعتبارها أحد الأضلاع الثابتة في معادلات الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يجعل التنسيق معها ضرورة استراتيجية لأي قوى دولية تسعى إلى بناء تسويات مستدامة في المنطقة. وفي هذا الإطار، فإن توافق الرؤى بين القاهرة وواشنطن بشأن احتواء بؤر التوتر، إلى جانب الدعم المصري لجهود إدارة الرئيس دونالد ترامب الرامية إلى تسوية الأزمات الإقليمية عبر الحلول السياسية، من شأنه أن يعزز فرص معالجة عدد من الملفات المعقدة، وفي مقدمتها الأزمة الليبية، بما يحقق معادلة الاستقرار ويحافظ على توازنات الأمن الإقليمي، ويؤكد أن الدور المصري سيظل عنصرًا حاسمًا في أي ترتيبات سياسية وأمنية تشهدها المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

أولًا: فعاليات ينظمها المركز والمنتدى

إحتفالية ثورة شعب .. صنعت مستقبل

كلمة اللواء محمد عبد المقصود (رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية)

يسعدنا ويشرفنا أن نستضيف حضراتكم اليوم في احتفالية المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية، بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لثورة الشعب المصري المجيدة في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣.

لقد كانت هذه الثورة ثورةً شعبيةً بكل المقاييس، فلم يشهد تاريخ الأمم أن خرج أكثر من ثلاثين مليون مواطن للمطالبة بهدف واحد، هو **استعادة هوية الدولة المصرية**. ومن هنا، فإننا نتقدم بكل التقدير والإجلال لهذا الشعب العظيم، الذي نجح بثورته المجيدة في إعادة الدولة المصرية إلى مكانتها الطبيعية، واستعادة دورها ومكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

وعندما نتحدث عن ثورة الثلاثين من يونيو، فإننا نتحدث عن إرادة شعب، كما نتحدث أيضًا عن محطات مضيئة في تاريخ قواتنا المسلحة، وفي مقدمتها نجاح قوات الدفاع الجوي في الثلاثين من يونيو عام ١٩٧٠ في بناء حائط الصواريخ، الذي شكّل نقطة تحول استراتيجية، وأسهم لاحقًا في تحقيق نصر أكتوبر المجيد عام ١٩٧٣، بعدما نجح في الحد من التفوق الجوي الإسرائيلي، ومهّد الطريق أمام القوات المسلحة لتحقيق أهدافها العسكرية.

وكما استطاع الشعب المصري أن ينتصر في معركة التحرير، استطاع أيضًا أن ينتصر في معركة الحفاظ على الدولة، عندما رفض حكم جماعة الإخوان المسلمين، وأسقط مشروع التنظيم الدولي الذي كان يمثل تهديدًا حقيقيًا ليس لمصر وحدها، وإنما لاستقرار المنطقة بأسرها.

ومن هنا جاء الدعم العربي لمصر، انطلاقًا من إدراك الدول العربية أن ما قام به الشعب المصري لم يكن دفاعًا عن الدولة المصرية فقط، بل دفاعًا عن الأمن القومي العربي، وحمايةً لما تبقى من استقرار في المنطقة، التي كانت مستهدفة بموجات متلاحقة من الفوضى وعدم الاستقرار.

كلمة المهندس إبراهيم محلب (رئيس مجلس الوزراء الاسبق ومستشار الرئيس للمشروعات القومية)

واستهل دولة رئيس مجلس الوزراء كلمته بالتعبير عن شكره للحضور، مؤكدًا حرصه على المشاركة في هذه المناسبة التي وصفها بأنها تمثل محطة فارقة في تاريخ الدولة المصرية. وأوضح أن ثورة ٣٠

يونيو لم تكن مجرد احتجاج شعبي أو حالة غضب عابرة، وإنما جسدت إرادة وطنية حاسمة تمسكت بهوية الدولة المصرية وحافظت على مسارها.

كما استعرض جانبًا من التحركات الدبلوماسية التي أعقبت الثورة، مستشهدًا بمشاركته في قمة الولايات المتحدة–أفريقيا عام ٢٠١٤ ممثلًا عن الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث أشار إلى أن تلك المرحلة شهدت تشكيكًا دوليًا في طبيعة ما جرى في مصر، موضحًا أنه خاض نقاشات مع مسؤولين أمريكيين تناولت توصيف أحداث ٣٠ يونيو، مؤكدًا خلالها أنها عكست إرادة شعبية واسعة وليست مجرد تغيير سياسي تقليدي.

استعرض دولة رئيس مجلس الوزراء جانبًا من اللقاءات الدولية التي أعقبت ثورة ٣٠ يونيو، مشيرًا إلى أنه أكد خلال إحدى المناقشات مع مسؤولين أمريكيين أن ما شهدته مصر لم يكن انقلابًا، وإنما تعبيرًا عن إرادة شعبية نابعة من حضارة عريقة تمتد لآلاف السنين، وأن الشعب المصري رفض المساس بهويته الوطنية أو التفريط في دولته، فخرج بمختلف فئاته للدفاع عنها، بينما اضطلعت القوات المسلحة بدورها استجابةً للإرادة الشعبية وحفاظًا على مؤسسات الدولة.

وأكد دولة رئيس مجلس الوزراء أن تماسك الشعب المصري ووعيه الوطني، إلى جانب تضحيات القوات المسلحة والشرطة، كانا الركيزة الأساسية في مواجهة التحديات التي أعقبت ثورة ٣٠ يونيو، مشيرًا إلى أن الدولة خاضت مواجهة صعبة مع الإرهاب ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار، في ظل مخططات استهدفت تقويض مؤسسات الدولة وإضعاف وحدتها.

وأوضح أن القيادة السياسية، برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، اضطلعت بمسؤولية تاريخية خلال تلك المرحلة الدقيقة، مستندة إلى التفويض الشعبي والثقة التي منحها الشعب المصري لمؤسسات الدولة من أجل استعادة الأمن ومواجهة الإرهاب والحفاظ على وحدة الوطن.

وأشار إلى أن الهوية المصرية تشكلت عبر آلاف السنين من خلال مزيج حضاري وثقافي متفرد، الأمر الذي جعل المجتمع المصري أكثر قدرة على مواجهة محاولات بث الفرقة أو إشعال الفتن الطائفية. واستشهد بتجربة عملية لتعزيز التماسك المجتمعي في محافظة المنيا، حيث ساهمت المبادرات الثقافية والفنية التي جمعت الشباب المسلمين والمسيحيين في تعزيز التفاهم بين أبناء المجتمع، والحد من مظاهر التعصب والتطرف، بما يعكس أهمية القوة الناعمة والثقافة في دعم الاستقرار وترسيخ قيم المواطنة.

واختتم بالتأكيد على أن ثورة ٣٠ يونيو أثبتت قدرة الدولة المصرية على تجاوز محاولات اختطافها، ورسخت مكانة مصر كركيزة للاستقرار في محيطها الإقليمي، بفضل تماسك شعبها، وعمقها الحضاري، وقدرتها على مواجهة التحديات وصون أمنها القومي.

كلمة النائب مصطفى بكري (عضو مجلس النواب)

استعرض النائب مصطفى بكري قراءةً شاملة لما شهدته مصر خلال تلك المرحلة الفارقة، محللًا مسار الأحداث، ومستشرفًا التحديات التي واجهت الدولة المصرية ولا تزال تواجهها على مختلف الاتجاهات الاستراتيجية.

وأكد بكري أنه يود أن يحصر حديثه في الأيام الثلاثة التي سبقت انحياز القوات المسلحة لإرادة الشعب المصري في ثورة الثلاثين من يونيو، باعتبارها من أخطر اللحظات في تاريخ الدولة المصرية.

وقال إن ملايين المصريين احتشدوا في الشوارع والميادين مطالبين بإنهاء حكم جماعة الإخوان، في مشهد شعبي غير مسبوق، عكس حجم الغضب الشعبي والرغبة في تصحيح مسار الدولة.

وأوضح أن انحياز القوات المسلحة إلى إرادة الشعب لم يكن قرارًا مفاجئًا، وإنما جاء بعد متابعة دقيقة للمشهد الوطني، مشيرًا إلى أن القائد العام للقوات المسلحة آنذاك، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، كان قد أصدر في الثالث والعشرين من يونيو بيانًا باسم القيادة العامة، حذر فيه من المخاطر التي تهدد الدولة المصرية، ومنح مختلف القوى السياسية مهلة أسبوعًا للتوصل إلى حل يستجيب لمطالب الجماهير.

وتابع أن القوات المسلحة كانت تدرك حجم المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقها، وأنها استنفدت جميع محاولات الحل السياسي قبل اتخاذ قرار الانحياز لإرادة الشعب، مؤكدًا أن الهدف لم يكن الوصول إلى السلطة، وإنما حماية الدولة المصرية والحفاظ على مؤسساتها ومنع انزلاق البلاد إلى حرب أهلية أو انهيار شامل.

وشدد على أن الشرعية الحقيقية لا تقتصر على صندوق الانتخابات، وإنما تستمد أساسها من إرادة الشعب، ومن احترام الدستور، والحفاظ على مؤسسات الدولة، والالتزام بالبرنامج الذي انتخب الشعب الرئيس على أساسه.

وروى بكري موقفًا جمعه بالفريق أول صدقي صبحي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة آنذاك، قبل أحداث الثلاثين من يونيو، عندما سأله عن موقف القوات المسلحة، فأجابه قائلاً: **"نحن مع الشعب... فالشرعية الحقيقية هي الشعب المصري."** وأضاف أن الفريق صدقي صبحي ذكّره بهذه العبارة بعد نجاح الثورة، مؤكدًا

أن مفهوم الشرعية لا ينفصل عن الإرادة الشعبية.

وأشار كذلك إلى أن القيادة العامة للقوات المسلحة تعرضت لضغوط واتصالات خارجية، من بينها اتصالات أمريكية دعت إلى عدم تدخل الجيش، إلا أن القيادة المصرية رفضت أي تدخل في الشأن الداخلي، وأكدت أن قرارها يستند فقط إلى حماية الأمن القومي المصري وصون الدولة الوطنية.

واختتم بكري حديثه بالتأكيد على أن التاريخ سينصف القرار الذي اتخذته القوات المسلحة في تلك اللحظة الفارقة، لأن البديل كان انهيار الدولة ودخولها في صراعات داخلية تهدد وجودها، مشيرًا إلى أن مصر نجحت في الحفاظ على مؤسساتها ووحدتها الوطنية بفضل تماسك قواتها المسلحة وشرطتها، ووعي شعبها، وقيادتها السياسية.

وقال إن الأوطان قد تواجه أزمات اقتصادية أو اجتماعية، لكنها تستطيع تجاوزها ما دامت الدولة قائمة ومؤسساتها متماسكة، أما الدول التي فقدت كيانها فلم تنفعها الثروات ولا الإمكانات، مؤكدًا أن الحفاظ على الدولة الوطنية سيظل الضمانة الحقيقية لأمن مصر واستقرارها ومستقبلها.

كلمة المهندسة صباح مشالي (نائبة وزير الكهرباء السابقة)

استعرضت الدكتورة المهندسة صباح مشالي، نائب وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، أبرز الإنجازات التي شهدها قطاع الطاقة في مصر منذ ثورة ٣٠ يونيو، مؤكدة أن الثورة لم تقتصر على استعادة الدولة ومؤسساتها، بل مثّلت أيضًا نقطة انطلاق نحو مرحلة غير مسبوقة من التنمية الشاملة.

وأوضحت أن ما تحقق في قطاع الكهرباء والطاقة يعد نموذجًا للتنمية المتوازية مع جهود استعادة الأمن والاستقرار، مشيرة إلى أن الدولة نجحت في تنفيذ مشروعات كبرى جعلت من مصر مركزًا إقليميًا لإنتاج وتداول الطاقة، مع التوسع في مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية والأفريقية، والتخطيط للربط مع أوروبا، إلى جانب التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، رغم ما يشهده العالم من أزمات متلاحقة في قطاع الطاقة.

وأكدت أن القيادة السياسية أولت ملف الكهرباء أهمية قصوى باعتباره ركيزة أساسية للتنمية والأمن القومي، انطلاقًا من قناعة بأن جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية الصناعية والزراعية والعمرانية لا يمكن أن يتم دون توفير بنية تحتية قوية للطاقة.

وأضافت أن الدولة نجحت في تطوير منظومة الكهرباء بجميع مكوناتها، من إنتاج ونقل وتوزيع، بعد سنوات عانت فيها البلاد من عجز في القدرات الإنتاجية وانقطاعات متكررة للتيار الكهربائي. وأشارت إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي وجّه منذ توليه المسؤولية باعتبار ملف الكهرباء والوقود أولوية وطنية، مع اتخاذ قرارات حاسمة لتوفير التمويل والوقود اللازمين وتشغيل المحطات، بما أسهم في إنهاء أزمة انقطاع الكهرباء وإرساء بنية تحتية قادرة على تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

كلمة اللواء حمدي بخيت (الخبير السياسي والعسكري)

استهل اللواء حمدي بخيت الخبير السياسي والعسكري كلمته بتوجيه الشكر إلى اللواء محمد عبدالمقصود على الدعوة الكريمة، معربًا عن اعتزازه بالمشاركة في هذا الملتقى الذي يضم نخبة من الشخصيات الوطنية والفكرية. وأوضح أنه لن يتناول الجوانب التاريخية لثورة ٣٠ يونيو، بعدما تناولها المتحدثون السابقون باستفاضة، وإنما سيركز على أبرز الدروس المستفادة منها.

وأكد أن أهم هذه الدروس يتمثل في إدراك قيمة الوطن والحفاظ عليه، مشيرًا إلى أن ما شهدته بعض الدول من انهيار وصراعات داخلية يبرز حجم النعمة التي أنعم الله بها على مصر باستعادة استقرارها والحفاظ على وحدتها.

وأشار إلى أن مصر كانت تواجه مخططات تستهدف تقسيمها إلى عدة كيانات على أسس دينية وعرقية وجغرافية، بما يؤدي إلى تفتيت الدولة وإشعال الصراعات الداخلية والنزاعات على الأرض والثروات. وأوضح أن هذه المخططات كانت تستهدف إعادة توزيع التجمعات السكانية بما يخدم خلق بؤر للتوتر والانقسام، مؤكدًا أن ثورة ٣٠ يونيو أسهمت في إحباط تلك المخططات والحفاظ على وحدة الدولة المصرية وسلامة أراضيها.

أكد المتحدث أن المخططات التي استهدفت الدولة المصرية لم تكن تستهدف تنفيذها بقوى خارجية فحسب، وإنما اعتمدت على استغلال عناصر داخلية لتحقيق أهدافها، مشددًا على أهمية اليقظة الوطنية في مواجهة محاولات زعزعة استقرار الدولة.

وأوضح أن الحفاظ على الوطن يظل أولوية قصوى، مشيرًا إلى أن الشعب المصري يتمتع بتركيبة نفسية ووطنية فريدة، تجلت في قوة العلاقة التاريخية بين الشعب وقواته المسلحة، وهي علاقة ظهرت بوضوح خلال المواقف والأزمات الوطنية الكبرى، حيث توحدت الإرادة الشعبية مع مؤسسات الدولة للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وأضاف أن القوات المسلحة تعاملت مع أحداث ٣٠ يونيو وفق رؤية استراتيجية هدفت إلى تأمين المنشآت الحيوية والحفاظ على مؤسسات الدولة، بما أسهم في حماية البلاد خلال مرحلة دقيقة من تاريخها.

وأشار إلى أن التاريخ المصري يقدم نماذج متكررة من التلاحم الوطني، مستشهدًا بمواقف الشعب خلال مرحلة ما بعد نكسة ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وثورة ٣٠ يونيو، باعتبارها محطات جسدت وحدة الإرادة الوطنية والالتفاف حول الدولة في مواجهة التحديات.

وفي السياق ذاته، تناول المكانة الجيوسياسية لمصر، مؤكدًا أنها دولة ذات أهمية استراتيجية استثنائية، بحكم موقعها وانتمائها إلى دوائر إقليمية ودولية متعددة، تشمل البحر المتوسط، والبحر الأحمر، والعالم العربي، والعالم الإسلامي، وشمال أفريقيا، والقارة الأفريقية، فضلًا عن عضويتها في تجمعات اقتصادية وإقليمية مؤثرة. وأوضح أن هذا الموقع الفريد يجعل من مصر شريكًا استراتيجيًا يحظى باهتمام مختلف القوى الدولية، ويعزز من مكانتها كدولة محورية ترتبط مصالح العديد من الأطراف باستقرارها ودورها الإقليمي.

تكريم رجالات الدولة وضيوف الحفل

قام المنتدى المصري بتكريم عددٍ من رموز الدولة المصرية، تقديرًا لإسهاماتهم الوطنية وجهودهم المخلصة في خدمة الوطن وتعزيز مسيرة البناء والتنمية. ويأتي هذا التكريم تأكيدًا لحرص المنتدى على الاحتفاء بالنماذج الوطنية المشرفة وإبراز دورها في دعم مؤسسات الدولة وترسيخ قيم الانتماء والعطاء، ومنهم الكابتن حسن شحاتة، تقديرًا لعطائه الممتد وإسهاماته الكبيرة في صناعة الإنجازات الكروية، وترسيخ قيم الانتماء والإخلاص والعمل الجماعي.

تابع تكريم رجالات الدولة وضيوف الحفل

كـرّم المنتـدى المصـري أسـر الشـهداء تقديـرًا لتضحيـات أبنائهـم الذين قدّمـوا أرواحهـم دفاعًـا عـن الوطن وصونًـا لأمنه واسـتقراره. ويجسد هذا التكريم عرفانًا بما قدمته تلـك الأسـر مـن عطـاءٍ وتضحيـات، وتأكيدًا على أن تضحيـات الشـهداء ستظل محل تقدير واعتزاز من الدولة والمجتمع.

أولًا: فعاليات ينظمها المركز والمنتدى

مائدة مستديرة

«سيناء بين الإنجازات والتحديات»

في إطار حرص مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم على تعزيز الحوار العلمي حول القضايا الوطنية ذات البعد الاستراتيجي، نظم المركز مائدة مستديرة بعنوان «سيناء بين الإنجازات والتحديات»، بمشاركة نخبة من القيادات العسكرية والخبراء والباحثين المتخصصين في مجالات الأمن القومي والدراسات الاستراتيجية، حيث تم تقديم قراءة علمية متكاملة لمكانة سيناء في منظومة الأمن القومي المصري، واستعراض ما شهدته من إنجازات تنموية وأمنية، إلى جانب مناقشة أبرز التحديات الراهنة والرؤى المستقبلية لتعزيز استقرارها وتنميتها.

واستهلت المائدة بكلمة اللواء/ محمد عبدالمقصود، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، إستعرض خلالها أهمية سيناء بوصفها ركيزة أساسية للأمن القومي المصري، ودور مراكز الفكر في دعم عملية صنع القرار من خلال الدراسات والتحليلات الاستراتيجية.

وتضمن برنامج المائدة عددًا من المداخلات المتخصصة، حيث أكد اللواء/ علي حفظي، محافظ شمال سيناء الأسبق، خلال مداخلة سيادته أن سيناء تعد رمز الصمود والتحدي»، كما تناول الأبعاد الوطنية والتاريخية لسيناء، وما تحقق بها من إنجازات في مجالات الأمن والتنمية، ودور أبناء سيناء في ترسيخ دعائم الاستقرار.

كما إستعرض الدكتور/ أيمن عبدالوهاب، رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، خلال مداخلته التحولات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، وانعكاساتها على مسارات التنمية والاستقرار في سيناء، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

ومن جانبه وأشار اللواء/ أحمد زغلول، مدير مركز رع للدراسات الاستراتيجية، إلى "دور القبائل في حماية سيناء»، وألقى خلالها الضوء على الدور الوطني الذي اضطلعت به القبائل السيناوية في دعم جهود الدولة المصرية في مكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن والاستقرار، وترسيخ الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المحلي.

وفي السياق ذاته، قدم اللواء/ إبراهيم عثمان نائب مجلس الدفاع الوطني السابق مداخلة بعنوان «تحديات الأمن القومي في سيناء»، تناول فيها أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بشبه جزيرة سيناء، وآليات التعامل معها في إطار استراتيجية الدولة الشاملة لحماية الأمن القومي.

كما قدم اللواء/ حمدي بخيت مستشار أكاديمية ناصر العسكرية العليا مداخلة بعنوان «المخاطر الاستراتيجية على الأمن القومي المصري»، إستعرض خلالها طبيعة التهديدات الإقليمية والدولية المتغيرة، وانعكاساتها على الأمن القومي المصري، مع التركيز على الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية ذات الصلة بسيناء.

تناولت كلمة المهندس محمد هلال رؤية شاملة لتنمية سيناء باعتبارها مشروعًا قوميًّا واستراتيجيًّا لمستقبل مصر، مؤكدةً أن نجاح التنمية لا يقتصر على إنشاء البنية التحتية، بل يعتمد بالأساس على الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم الفني والتقني، وتأهيل الكوادر البشرية، وإشراك أبناء سيناء في عملية التنمية. كما شددت على أهمية الإدارة الرشيدة، والحوكمة، ورفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية، خاصة المياه والثروات التعدينية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التخطيط والتنمية. وأكدت الكلمة أن الإعلام شريك أساسي في إبراز الفرص التي تمتلكها سيناء، وأن الأمن القومي لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، وإنما يكتمل بالإنتاج، والاستثمار، والعلم، والتنمية المستدامة، بما يحول سيناء إلى مركز اقتصادي وتنموي يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق مستقبل أكثر ازدهارًا لمصر.

وأختتمت أعمال المائدة بحلقة نقاشية مفتوحة مع الحضور حول «مستقبل سيناء في ظل التطورات الراهنة»، بما أتاح تبادل الرؤى والأفكار بين الخبراء والباحثين وصناع القرار، وصولًا إلى مجموعة من التوصيات العلمية والعملية التي تسهم في دعم جهود الدولة المصرية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الأمن والاستقرار، وترسيخ المكانة الاستراتيجية لسيناء باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي المصري والتنمية الوطنية الشاملة.

دورة
تحليل المعلومات على المستوى الاستراتيجي

عقد مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم دورة تدريبية بعنوان « تحليل المعلومات على المستوى الاستراتيجي» والتي جاءت في إطار رسالته لإعداد وتأهيل كوادر بحثية قادرة على توظيف أدوات التحليل الاستراتيجي وفق منهجيات علمية حديثة، بما يعزز من قدرتها على فهم المتغيرات الإقليمية والدولية واستشراف اتجاهاتها المستقبلية.

وشهدت الدورة برنامجًا علميًا متكاملًا امتد على مدار خمسة أيام تدريبية، قدمه نخبة من الخبراء والمتخصصين في الشؤون الاستراتيجية والإقليمية، حيث تناولت محاضراتها أسس ومبادئ تحليل المعلومات الاستراتيجية، وتحديات الأمن القومي المصري والعربي، إلى جانب تطبيقات عملية في تحليل القضايا والملفات الإقليمية.

كما استعرضت الدورة عددًا من أهم القضايا الجيوسياسية الراهنة، شملت تطورات منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر والأزمة السودانية، والشأن الإسرائيلي من خلال دراسة البيئة السياسية وآليات تحليل المعلومات المتعلقة بإسرائيل، إضافة إلى تحليل طبيعة النظام السياسي الإيراني وتفاعلاته الداخلية وانعكاسات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، فضلًا عن قراءة معمقة للدولة التركية وتطورات العلاقات المصرية التركية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

واتسمت جميع المحاضرات بالثراء والعمق في الطرح التحليل، وشهدت تفاعلًا واسعًا من المشاركين عبر مناقشات علمية ومداخلات أسهمت في توسيع مداركهم وتعزيز قدراتهم على التحليل الموضوعي للقضايا الاستراتيجية، بما عكس نجاح الدورة في تحقيق أهدافها العلمية والتدريبية.

وفي ختام البرنامج، وفي أجواء سادتها روح التقدير والاعتزاز، قام المركز بتسليم شهادات الاجتياز للباحثين، تقديرًا لالتزامهم وتفاعلهم المثمر طوال أيام التدريب.

وتؤكد هذه الدورة استمرار مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم في أداء رسالته العلمية والوطنية، من خلال بناء جيل من الباحثين والمحللين يمتلكون المعرفة المتخصصة والرؤية الاستراتيجية، بما يسهم في دعم البحث العلمي وتعزيز ثقافة التفكير والتحليل الاستراتيجي لمواجهة تحديات الحاضر واستشراف فرص المستقبل.

ثانياً: مشاركات خارجية

ندوة جامعة الدول العربية «انعكاسات التنوع على الهوية العربية»

شارك مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم في الندوة الفكرية التي أقامتها جامعة الدول العربية بعنوان "انعكاسات التنوع على الهوية العربية: نحو مقاربة تكاملية"، وذلك يومي ١٤ و١٥ أبريل ٢٠٢٦، في إطار اهتمام المركز بتعزيز الحوار الفكري والبحثي حول قضايا الهوية العربية وتحدياتها المعاصرة.

ومثّل المركز في الندوة كل من الدكتورة آلاء فوزي، مدير وحدة الإعلام بالمركز، والدكتور حاتم الجوهري، الباحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية، حيث قدّما رؤى تحليلية تناولت التحولات الثقافية والإعلامية التي تشهدها المنطقة العربية، وانعكاساتها على مفهوم الهوية العربية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

وتناولت الندوة عددًا من المحاور الفكرية المهمة، من أبرزها تحديات الهويات العابرة للحدود في الفضاء الرقمي العربي وآليات مواجهتها، إلى جانب محور "التنوع والهوية" الذي ناقش الجغرافيا الثقافية والسرديات الجديدة ودورها في إعادة تشكيل الوعي الجمعي العربي.

وأكد المشاركون أهمية تبني مقاربة تكاملية تُوازن بين الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والانفتاح على التنوع، بما يعزز من تماسك الهوية العربية وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية.

وتأتي مشاركة المركز تأكيدًا على دوره في إثراء النقاشات الفكرية والاستراتيجية، والمساهمة في إنتاج رؤى بحثية تسهم في دعم قضايا الهوية والثقافة والتنمية في العالم العربي.

ندوة

سيناء : ملحمة الحرب والسلام

"سيناء... ملحمة وطن سُطِّرت بدماء الأبطال، فبقيت راية مصر شامخةً في سماء العزة والكرامة.» بهذه الكلمات استهل اللواء **محمد عبد المقصود**، رئيس المنتدى المصري لتنمية القيم الوطنية ورئيس مجلس إدارة مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، كلمته خلال الندوة التي استضافتها كلية الصيدلة بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

وأكد سيادته أن الدولة المصرية تواجه في المرحلة الراهنة تحديات غير مسبوقة تتسم بدرجة عالية من التعقيد، بما يفرض على جميع أبناء الوطن مسؤولية تعزيز الوعي الوطني والارتقاء بالإدراك الجمعي لمختلف القضايا الاستراتيجية. وأوضح أن أمن سيناء لا يمثل مجرد ملف أمني، بل يعد ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي المصري، في ظل محاولات إقليمية ودولية تستهدف إعادة تشكيل الواقع الجيوسياسي على حساب الثوابت الوطنية. كما وجّه التحية إلى رجال القوات المسلحة المصرية بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لتحرير سيناء، مشيدًا بما قدموه من تضحيات خالدة لاستعادة الأرض وصون مقدرات الوطن، ومؤكدًا استمرار دورهم في حماية أمن مصر واستقرارها.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن الشباب يمثلون خط الدفاع الأول عن مستقبل الوطن، داعيًا إلى الاستثمار في بناء الوعي والمعرفة باعتبارهما السلاح الحقيقي في مواجهة حروب المعلومات والشائعات ومحاولات التأثير على وعي المجتمع.

ومن جانبه، أكد الأستاذ الدكتور **محمد أحمد صالح**، رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بمركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم، أن سيناء تمثل حجر الزاوية في منظومة الأمن القومي المصري، لما تتمتع به من أبعاد جغرافية وتاريخية واستراتيجية بالغة الأهمية. واستعرض التحولات التي شهدتها شبه الجزيرة.

«مستقبل النظام الإقليمي والدولي بعد حرب ٢٠٢٦:
الفرص الاستراتيجية لمصر في عصر التحالفات المرنة»

شارك "**مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم**»- في إطار رسالته الرامية إلى دعم الحوار الاستراتيجي وإثراء النقاشات العلمية- في تنظيم مائدة مستديرة بالتعاون مع «**مركز إيجيبشن إنتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية**» و«**مركز ترو للدراسات**»، تحت عنوان: "**مستقبل النظام الإقليمي والدولي بعد حرب ٢٠٢٦م: الفرص الاستراتيجية لمصر في عصر التحالفات المرنة**".

شهدت المائدة مشاركة نخبة من الخبراء والباحثين المتخصصين، حيث قُدمت مجموعة من الأوراق البحثية التي تناولت أبرز التحولات الجيوسياسية والإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي المصري ومكانة مصر الإقليمية.

استُهلت الجلسات بورقة اللواء أركان حرب **محمد صلاح**، مدير كلية الدفاع الأسبق، بعنوان «**مستقبل حلف الناتو والاتحاد الأوروبي في ظل التحولات الجيوسياسية**"، والتي ناقشت مستقبل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي. وأكدت الورقة أن المؤسستين أظهرتا قدرة ملحوظة على التكيف مع التحولات الجيوسياسية عبر إعادة صياغة أدوارهما واستراتيجياتهما، بدءًا من مرحلة الحرب الباردة وصولًا إلى المنافسة مع روسيا والصين، والحرب الروسية الأوكرانية، وتداعيات الحرب الإسرائيلية- الإيرانية. كما خلصت إلى أن استمرار فاعلية الحلف والاتحاد الأوروبي مرهون بالحفاظ على تماسكهما الداخلي، وتحقيق التوازن بين مصالح الدول الأعضاء، وتعزيز الاستقلال النسبي عن القرار الأمريكي، إلى جانب تطوير القدرات الدفاعية والتكنولوجية والاقتصادية، بما يضمن استمرار دورهما في النظام الدولي.

كما قدم الدكتور **أحمد نبيل** ورقة بعنوان «**العلاقات الأمريكية الخليجية في ضوء حرب إيران وما هو منتظر في مصر**"، تناولت التحولات التي طرأت على

العلاقات الأمريكية الخليجية، مؤكدة أن الخلافات بين الطرفين لم تعد تقتصر على تباينات تكتيكية، وإنما تعكس اختلافًا في الرؤية الاستراتيجية لطبيعة التحالف ومتطلبات الأمن الإقليمي. وأوضحت الورقة أن الحرب الأخيرة على إيران كشفت حدود الالتزام الأمريكي المباشر بأمن الخليج، الأمر الذي يفرض على مصر تبني رؤية أكثر فاعلية لاستعادة دورها الإقليمي، من خلال تعزيز حضورها في قضايا الأمن العربي، والدفع نحو بناء آلية عربية جماعية للأمن والدفاع، وإعادة تنشيط منظومة التنسيق العربي، ما يحد من الاعتماد المفرط على القوى الخارجية ويعزز استقلالية القرار العربي.

وتناول الأستاذ الدكتور **محمد أحمد صالح**، رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية، في ورقته المعنونة «**إسرائيل ومستقبل أمن البحر الأحمر بعد الحرب الإيرانية**»، التحولات التي يشهدها البحر الأحمر في ظل تصاعد الصراع الإسرائيلي-الإيراني، موضحًا أن الممرات البحرية، وفي مقدمتها البحر الأحمر ومضيق باب المندب وقناة السويس، أصبحت محورًا رئيسيًا للتنافس الدولي على النفوذ والتجارة وأمن الطاقة. كما استعرضت الورقة الاستراتيجيات الإيرانية والإسرائيلية في المنطقة، والتحركات الإسرائيلية في القرن الأفريقي، وانعكاسات ذلك على الأمن القومي العربي والمصري، مع طرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل أمن البحر الأحمر، وخلصت الورقة إلى أن تعزيز التنسيق العربي، وتطوير القدرات البحرية والدبلوماسية المصرية، يمثلان ضرورة للحفاظ على استقرار هذا الممر الاستراتيجي الحيوي.

من جانبه، قدم الدكتور **محمد محسن أبو النور**، رئيس وحدة الدراسات الإيرانية، ورقة بعنوان «**موقع إيران في النظامين الإقليمي والدولي بعد الحرب، بما في ذلك العلاقة بين إيران ودول الخليج**»، استعرض فيها مستقبل الدور الإيراني عقب الحرب الأمريكية-الإسرائيلية، من خلال تحليل العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل السياسة الإيرانية، وقدرة طهران على استثمار نتائج الحرب سياسيًا واقتصاديًا، في ظل التحول نحو نظام دولي أكثر تعددية. كما ناقشت الورقة ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل إيران وعلاقاتها الإقليمية، خاصة مع دول الخليج.

وفي السياق ذاته، قدم الدكتور **مصطفى فريد**، نائب رئيس وحدة الدراسات التركية، ورقة بعنوان «**مستقبل التحالفات التركية وتأثيرها على المصالح المصرية**»، تناولت توجهات السياسة الخارجية التركية وتحالفاتها الإقليمية والدولية، بما في ذلك منظمة الدول التركية، والتوسع في أفريقيا، والانخراط في التحالفات متعددة الأطراف، مع تحليل الدوافع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لهذه التحركات، وانعكاساتها المحتملة على الأمن القومي والمصالح المصرية.

كما عرضت الدكتورة **نادية عبدالفتاح** ورقة بعنوان «**الإيكواس في النظام الإقليمي الأفريقي بعد حرب ٢٠٢٦م: تحولات موازين القوى ومستقبل الأمن الأفريقي والمصالح المصرية**»، تناولت فيها تأثير الحرب على مستقبل التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا، موضحة أن تداعياتها أسهمت في تسريع التحول نحو التعددية القطبية، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، وتعزيز التنافس على مناطق النفوذ في أفريقيا. وأشارت الورقة إلى أن هذه التطورات عمّقت التحديات التي تواجه مجموعة الإيكواس، وفي المقابل فتحت أمام مصر فرصًا استراتيجية لتعزيز حضورها السياسي والأمني والاقتصادي في القارة، عبر توسيع التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب، وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات التنموية والدبلوماسية.

واختُتمت أعمال المائدة المستديرة بجملة من التوصيات الاستراتيجية، التي أكدت أهمية تعزيز قدرة الدولة المصرية على التعامل مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، والحفاظ على الأمن القومي المصري، واستثمار الفرص التي تتيحها البيئة الدولية الجديدة بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة، ويعزز مكانة مصر كركيزة للاستقرار الإقليمي. كما شددت التوصيات على ضرورة تبني سياسات استباقية لمواجهة التحديات والتهديدات المحتملة، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة ومراكز الفكر والبحث العلمي، لدعم عملية صنع القرار وصياغة سياسات أكثر كفاءة وفاعلية.

وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص **مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم** على الإسهام الفاعل في النقاشات العلمية والاستراتيجية، وتقديم رؤى بحثية تسهم في استشراف التحولات الإقليمية والدولية، ودعم صانع القرار بتحليلات علمية رصينة تستند إلى قراءة موضوعية لمجمل المتغيرات الدولية.

مركز الدراسات الاستراتيجية وتنمية القيم

Center for Strategic Studies and Values Development